تنمية شاملة لمختلف جوانب الحياة ومجالاتها. وبالرغم من عظم المهمة وصعوبتها وحاجتها الى فترة زمنية طويلة، الّا ان الظروف الموضوعية، وعلى رأسها الاحتلال المستهدف تدمير البنى الفلسطينية في البلاد، ضغطت باتجاه القيام بعملية «تنموية» ترميمية سريعة. وجاء الترميم، لشمولية الجوانب المراد «تنميتها» في مواجهة الاحتلالية الاسرائيلية، وقائياً، مفتتاً، وسطحياً في الكثير من الجوانب والأحيان. وانحكمت العملية «التنموية» الحالية في الارض الفلسطينية لهذا السبب لأن تستهدف ليس تحقيق «الانطلاق»، أو حتى «اللحاق»، وانما «الحدّ من الهجمة التدميرية الموجّهة ضد هذا الشعب» قدر الامكان؛ أي ان العملية «التنموية» أصبحت، بحكم الواقع والظروف، تدخل تحت باب مقاومة الاحتلال. ونتيجة للاوضاع الاستثنائية التي تتمّ تحتها هذه العملية أصبح هناك تساهل عام في تقييم أدائها ونتائجها، وأصبحت العملية، بالمجمل، تشدّد على إحداث ما يمكن من تحوّلات، عوضاً عن المفروض من التغيّرات. ونجم عن مصاعب الظروف وضرورة السرعة في المواجهة ان أصبحت الكثير من البرامج التنموية مفرغة من المضامين الجوهرية، تركّز على المظهر التحديثي وليس على احداث تغيّر تنموي جذري في الانسان. وكانت النتيجة، حتى الآن، ان اصبحت قطاعات معيّنة ومناطق معيّنة تشهد تحديثاً سريعاً نسبياً في مقابل بقاء قطاعات ومناطق أخرى على حالها، وان أصبحت البيئة المحيطة، بشكل عام، تشهد تحوّلات أسرع من التغيّر القصدي المُحدث في الانسان.

ثانياً: تتمّ عملية «التنمية» داخل الارض الفلسطينية المحتلة بغياب السلطة الوطنية الفلسطينية، ليس بالمفهوم الاعتباري الذي تغطيه منظمة التحرير الفلسطينية من الناحية التمثيلية، وانما بالمفهوم السيادي ـ الحقوقي الناجم عن الاستقلال الوطني. وأدّى هذا الغياب، حتى الآن، الى فقدان البوصلة الموجّهة، فعلياً، لطاقات ومسار الشعب بتناسق واتساق نحو تحقيق أهداف وغايات مجتمعية عليا. فالسلطة الوطنية، التي تتمثّل بالحكومة بمفهومها الواسع، تعمل، بالعادة، على تحديد مسار المجتمع نحو تحقيق أهداف معيّنة من خلال ترتيب الأولويات وتوزيع المصادر وتجميع الطاقات في خطة شاملة وعامة تفرض، من خلالها، الالتزام بتطبيق سياسات تترجم رقمياً بموازنة الدولة. ويجب، هنا، الانتباه الى ان السلطة الوطنية تتمتع بالمقدرة ليس فقط على تحديد السياسات، وانما على فرض تطبيقها والالتزام بها أيضاً. وهذا هو، بالفعل، ما يمنح هذه السلطة قوة التحكّم بتوجيه مسار المجتمع؛ اذ بتحديد سياساتها يُغلق مجال النقاش والخيارات والتفسيرات حول تحديد الاولويات والاهداف، وينطلق التنفيذ المدقق والمُراقَب. فالسلطة تراقب وتحاسب، وبوجودها يتمّ الضبط والربط الذي يضمن تقليص التسييبات. وبغياب هذه السلطة، في المقابل، تغيب الهيكلية التنظيمية القادرة والمؤهلة على اختراق المجتمع وضبط سياقاته. وبهذا الغياب تزداد امكانيات تشتت الجهود وتبعثرها وفقاً لاختلاف مصالح الافراد والشرائح المختلفة داخل المجتمع. فعدم وجود النظام المجتمعي المكفول بسيادة القانون، وانخفاض فاعلية المحاسبة، يؤدي الى ارتفاع نسبة التسييبات لدى الافراد والمجموعات. وليس هناك، في نهاية المطاف، جهة مسؤولة ومقبولة لتحديد التوجهات والسياسات وفرض الالتزام بها.

ثالثاً: ضعف فاعلية عملية «التنمية» الجارية، حالياً، في الارض الفلسطينية المحتلة. فهذه العملية افتقرت، من الاساس، لوجود خطة محددة الاهداف وواضحة الأولويات. وجاء الافتقار لمثل هذه الخطة لسببين أساسيين، احدهما نظري والآخر عملي. أمّا السبب النظري فهو عدم توصل الفلسطينيين الى تحديد ذاتي لاستراتيجية التنمية المطلوبة في الارض المحتلة. فالآراء الفلسطينية، في هذه المسألة، بقيت تتصارع مع ذاتها، ولم يتمّ حسم الجدل الداخلي بموقف موحّد وعام